

Distr.: General

4 January 1999

Arabic

Original: French

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
الوثائق الرسمية



## اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٥

المعقودة بالمقر، نيويورك،

الأربعاء، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني ..... (تونس)

## المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم  
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

./.

## افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/53/3، و A/53/63-S/1998/100، و A/53/72-S/1998/156، و A/53/95، S/1998/311، و A/53/97، و A/53/294، و A/53/350، و A/53/356، و A/53/378، و A/53/416، و A/53/425)

١ - السيد نوانثاسينغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الأهداف التي حددت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لا تزال بعيدة المنال على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تزداد حدة المشاكل الاجتماعية في البلدان النامية. ويتطلب حل هذه المشاكل اتخاذ تدابير متضافرة ومتناسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وبغية تحقيق الأهداف المحددة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، يجب أن تستند التنمية الاجتماعية إلى نمو اقتصادي ثابت وتنمية مستدامة. ولذلك حددت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ثمانية برامج وطنية ذات أولوية، من ضمنها برنامجين، أحدهما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والآخر بالتنمية الريفية، ويرميان إلى مكافحة جذور الفقر. ويجب كفالة إمكانية وصول الأشخاص الضعفاء والمحرومين والمهمشين في المناطق الريفية والنائية إلى وسائل النقل، والأسواق المحلية، والتقنيات المناسبة، والائتمانات الصغيرة، وما إلى ذلك، من أجل تشجيع اندماجهم في المجتمع ومشاركتهم في التنمية.

٢ - وأضاف قائلاً إن حالة الشباب في العالم لا تزال مصدر قلق على الرغم من نجاح السياسات والبرامج التي وضعت في بلدان عديدة. ويقدم إعلان لشبونة أفكاراً يمكن أن تسترشد بها السلطات الوطنية المسؤولة عن الشباب. ويشارك اتحاد شباب لاو الثوري بنشاط في وضع سياسات وبرامج في مجال تعليم الشباب وصحتهم وعملهم.

٣ - واستطرد قائلاً إن اقتراب السنة الدولية لكبار السن يتيح فرصة للنظر في مسألة إنشاء مجتمع لجميع الأعمار. وقد أصدرت حكومة لاو، التي تولي أهمية قصوى لمشاكل المسنين، مرسوماً يرمي إلى توفير مساكن أو مواد بناء للمسنين، ولا سيما المتقاعدين.

٤ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من ذلك، تفتقر الحكومة إلى الموارد اللازمة لتنفيذ سياستها الاجتماعية وتحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية من المجتمع الدولي.

٥ - السيدة غيميري (نيبال): أشارت إلى أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم اليوم أسوأ مما كانت عليه خلال الثلاثين سنة الماضية بسبب البطالة، والاستبعاد الاجتماعي، وتفكك الهياكل، خاصة في البلدان النامية. وفي عالم الوفرة، لا يزال شبح الحرب والمجاعة والهجرة الجماعية يخيم على ملايين وملايين من الأفراد. ولجميع هذه الولايات بُعد اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي. ولا يمكن التغلب عليها إلا باتخاذ تدابير متضافرة على الصعيد الدولي. وإذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، يجب أن تمثل مكافحة الفقر أولوية للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، ترحب نيبال بالالتزام بخفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وكذلك بالقرار الذي اتخذته الجمعية

العامّة في دورتها الأخيرة بشأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١، وتأمّل في أن يتيح هذا المؤتمر عكس الاتجاه الذي يرمي إلى تهميش أقل البلدان نمواً وتعزيز تميّتها.

٦ - ومضت قائلة إن نيبال لا تدخر أي جهد لتعبئة الشباب من أجل التنمية الوطنية. وقد سمح المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب بتحديد ميادين الاتصال والتعاون فيما بين شباب مختلف البلدان وتوسيع نطاقها.

٧ - واستطردت قائلة إنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في اعتماد استراتيجيات قابلة للاستمرار من أجل تحسين مصير المسنين. وقد وضعت نيبال برنامجاً متواضعاً لتقديم المعونة المالية للمسنين والمعوقين بغية تعزيز الاندماج والترابط الاجتماعيين. وعلى الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، أن يقدموا دعماً ثابتاً لبرامج الأمم المتحدة المعنية بالشيخوخة في إطار الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن.

٨ - السيد بوكالاندرو (الأرجنتين): قال إن الأزمة المالية الدولية زادت من حدة الحالة الاجتماعية الحرجة الحالية بسبب عدم ملائمة الهياكل الصناعية، وتضخم البيروقراطيات، والتكيفات الهيكلية. وتتطلب إقامة علاقة جديدة بين الدولة والفرد الذي يجب أن يشارك بنشاط في اتخاذ القرارات التي تؤثر على رفاهه. وخلال العقد الماضي، أنجزت الأرجنتين تحولاً جذرياً في اقتصادها وإصلاحاً للدولة سمح لها بتحقيق نمو اقتصادي كبير بفضل زيادة مشاركة القطاع الخاص، والنساء، وفئات اجتماعية أخرى، في النشاط الاقتصادي. غير أن عناصر داخلية وخارجية أدت إلى ارتفاع معدل البطالة. وأصبح الضعف والاستبعاد الاجتماعي يشكلان أخطر مشكلتين اجتماعيتين، بالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على العولمة. وتقدم الأزمة المالية الحالية مثالا على هذا الواقع العالمي الجديد. ولذلك، يجب اعتماد سياسات تتعلق بالإصلاح المؤسسي والتدريب من أجل إعداد المواطنين لمواجهة الوقائع الجديدة الناجمة عن العولمة.

٩ - ومضى قائلاً إن الحالة الديموغرافية، وتغييرات الأسواق، ونظم المعاشات التقاعدية، والفقر، وزيادة العمر المتوقع تتطلب منح أهمية خاصة لمسألة الشيخوخة على كل من المستويين الوطني والدولي. ووضعت الأرجنتين برنامجاً لصالح الفئات الضعيفة من السكان، وخطة وطنية للمسنين. وترمي سياستها الاجتماعية إلى دمج أنشطة اجتماعية في الهياكل العامة تكمل الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص. ويمثل الاستثمار في العنصر البشري عاملاً أساسياً في هذه السياسة.

١٠ - السيد ويلموت (غانا): قال إنه على الرغم من الالتزام الجماعي الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فإن الحالة الاجتماعية في العالم لا تزال مؤسفة بسبب اتسام النظام الاقتصادي العالمي بعدم العدالة. فخدمة الديون تستوعب موارد تحتاج إليها بلدان العالم الثالث كثيراً لتمويل تنميتها الاجتماعية. ولذلك، يثني الوفد الغاني على اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المكرسة لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لأنها أدرجت في برنامج عملها مسألة النظر في آثار الديون الخارجية والعولمة وبرامج التكيف الهيكلي. ويؤيد التوصيات التي وضعتها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن تعزيز الاندماج الاجتماعي.

١١ - وقال إن الحكومة الغانية تشجع على الصعيد الوطني الاندماج الاجتماعي ومشاركة الجميع في عملية التنمية عن طريق جمعيات المقاطعات التي تمثل أساس نظام اللامركزية في البلد.

١٢ - واستطرد قائلاً إن الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات بين الأجيال وتوفير فرص لمشاركة المسنين في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية تساهم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتحقيقاً لأهداف الجمعية العالمية للشيخوخة، وضعت غانا برامج ترمي إلى المحافظة على المركز التقليدي للمسنين في المجتمع. ولذلك، يرحب الوفد الغاني بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩. غير أنه يأسف لأن الأعمال التحضيرية لهذه السنة الدولية لم تأخذ في الاعتبار مشاكل المسنين في المناطق الريفية التي أدت الهجرة الجماعية الريفية إلى إخلائها من شبابها، خاصة في العالم الثالث.

١٣ - وأردف قائلاً إن مسألة الإدماج الاجتماعي للشباب والمعوقين تستحق أيضاً اهتماماً خاصاً. وقد قدم إلى الحكومة مشروع لوضع سياسة وطنية لصالح الشباب من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان لشبونة.

١٤ - وفي ختام كلامه، قال إنه يجدر التأكيد على أهمية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية في المجتمع.

١٥ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن الأمم المتحدة تقوم بدور أساسي في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لدعم السياسة الاجتماعية التي تنتهجها البلدان. وتفترض العولمة اعتماد قواعد مشتركة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية. وينبغي أن تؤدي الأزمة الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها بلدان عديدة بسبب الصعوبات المالية، والبيئة الخارجية، وعدم قدرتها على القضاء على الفقر، إلى قيام المجتمع الدولي بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بنشاط أكبر. وتمثل الدورة القادمة للجمعية العامة المعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أفضل فرصة لتحقيق هذا الغرض.

١٦ - ومضى قائلاً إن تغيير النظام السياسي والاقتصادي أسفر عن مشاكل اجتماعية مختلفة، غير أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة نجحت في مواصلة تنميتها الاجتماعية، دون نشوب أية أزمة كبرى، وتمكنت بشكل خاص من تخفيض معدل البطالة وتركيز الجهود على تقديم الحماية الاجتماعية للسكان، بالتعاون من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٧ - واستطرد قائلاً إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن (A/53/294) ينبغي أن تسمح بتعزيز مفهوم "مجتمع لجميع الأعمار" يقوم فيه المسنونون بدور هام في تعليم الأسرة وتعزيزها. وأكد أهمية إعلان لشبونة، وبرنامج العمل المعتمد في المنتدى العالمي الثالث للشباب، اللذين يرميان إلى تشجيع مشاركة الشباب في تنمية المجتمع.

١٨ - وأردف قائلاً إنه يجب أيضاً اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لصالح المعوقين من أجل مساعدتهم على المشاركة في أنشطة إنتاجية ومفيدة في المجتمع.

١٩ - وأضاف قائلاً إنه نظراً لعدم إمكانية الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وضعت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لنفسها هدفاً يتمثل في النجاح في الاندماج في النظام الاجتماعي الأوروبي الموحد.

٢٠ - السيد بعلي (الجزائر): أكد أن المسائل التي نوقشت في مؤتمر القمة الاجتماعي في كورنواغن تعتبر من أحداث الساعة أكثر من أي وقت مضى لأن التفاوت بين البلدان وبين فئات السكان قد ازداد حدة بسبب تدهور معدلات التبادل، والمديونية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، والاختلالات في النظام الاقتصادي العالمي التي تفاقمت بسبب إفلات العولمة من عقابها، كما اتضح من الأزمة الآسيوية الخطرة. وبعد أن كانت العولمة تعتبر محركاً للازدهار، يتضح اليوم أنها عنصر إفقار واستبعاد يستوجب رداً منسقاً من المؤسسات المالية الدولية بدعم من الأمم المتحدة.

٢١ - وأضاف قائلاً إن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون مصحوبة بتنمية اجتماعية وأن تلبى احتياجات الأسرة في المقام الأول، واحتياجات الشباب والمسنين أيضاً. ولذلك، تضع الجزائر، منذ استقلالها، البعد الاجتماعي في صميم سياستها الإنمائية التي تقوم على تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية، والتضامن الوطني، والمحافظة على المكتسبات. وتولي الجزائر أهمية بالغة للأسرة كما يتضح من إنشاء وزارة مسؤولة عن التضامن الوطني والأسرة، ولجنة وطنية معنية بالمحافظة على الأسرة والنهوض بها تختص بتعزيز البرامج الإعلامية، وإجراءات تعزيز أواصر القرابة، والبرامج الخاصة من أجل الفئات الاجتماعية المحرومة، وتدابير التضامن.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن السلطات العامة تهتم بصورة خاصة بمشاكل الشباب الذين يمثلون ٧٠ في المائة من السكان. وتستوعب البرامج التعليمية والتدريبية ثلثي ميزانية الدولة. أما التعليم المدرسي، فهو مجاني وإجباري، كما تقدم الخدمات الطبية بالمجان. وقد اتخذت تدابير من أجل تعزيز توظيف الشباب.

٢٣ - ومضى قائلاً إن الدستور يكفل حماية المعوقين والمسنين. وبغية تنفيذ هذا الحكم، اعتمدت الحكومة برنامجاً يرمي إلى توسيع نطاق فرص العمل، وكفالة المساواة في الفرص، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل وغيرها من الخدمات.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمسنين، قال إن الدستور يلزم الأولاد بمساعدة والديهم. وبالإضافة إلى نظامي الرعاية الصحية والتقاعد، يستفيد المسنون من المعونة الاجتماعية (إعانات أو النزول في مؤسسات متخصصة).

٢٥ - وأردف قائلاً إن الجزائر تنوي الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن عن طريق وضع برنامج واسع مشترك بين القطاعات يشمل عقد حلقات دراسية، ودورات دراسية، وندوات، ولقاءات بين الشباب والمسنين، ومناقشات مع الصحافة، ووضع استراتيجية للاتصال بشأن أمراض الشيخوخة والروابط فيما بين الأجيال، ودراسة قانون معين لحماية المسنين، وإنشاء مصرف بيانات، وإنتاج ملصق.

٢٦ - السيد سيكسنايف (كازاخستان): قال إن سياسة كازاخستان الاجتماعية تندرج في سياق التغييرات الجذرية التي طرأت في إطار تحول المجتمع الكازاخستاني إلى الديمقراطية. ويجب النظر إلى المشاكل الاجتماعية في سياق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم. وتقوم الحكومة الكازاخستانية، مسترشدة بالقرارات المتخذة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية الأخرى، بوضع سلسلة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية تستهدف على وجه الخصوص الشباب وكبار السن والمعوقين والأسرة.

٢٧ - وأضاف قائلاً إن الوفد الكازاخستاني يرحب بقرار إعلان عام ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. ويثني مع التقدير على النهج الجديدة المتبعة فيما يتعلق بمشكلة الشيخوخة، والتصميم على تحسين حالة المسنين، مما يساهم في تحقيق هدف السنة الدولية: "نحو مجتمع لجميع الأعمار". وعلى المجتمع الدولي أن يسعى خلال السنة إلى إيجاد سبل واقعية لتحقيق هذا الهدف.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن لجنة تحضيرية قد أنشئت في إطار رابطة الدول المستقلة من أجل الاحتفال بالسنة الدولية. ووضعت كازاخستان برنامجاً يشمل، ضمن أشياء أخرى، مجموعة من تدابير تقديم المساعدة إلى المسنين الذين يعيشون بمفردهم ولا يستطيعون العمل. وتحقيقاً لهذا الغرض، أنشئت لجان وطنية، ووضعت طرائق لتمويل هذا البرنامج، ويجري النظر في إنشاء صندوق تبرعات لصالح أكثر المسنين حرماناً.

٢٩ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من الصعوبات العملية، فإنه من الضروري حماية حق الفئات الأكثر حرماناً، ولا سيما المعوقين ومعظمهم، علاوة على ذلك، من المسنين. ولتحقيق ذلك، يجب تحديد الإجراءات ذات الأولوية استرشاداً بقواعد تحقيق المساواة في الفرص للمعوقين. ويظهر القرار الذي اتخذته رئيس كازاخستان في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن إعلان ثاني يوم أحد من شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام اليوم الوطني للمعوقين، مدى الأهمية التي توليها كازاخستان لهذه المسألة. ويتمثل أحد الأهداف ذات الأولوية في إدماج المعوقين في الأنشطة الإنتاجية. ومن الضروري أيضاً كفالة إمكانية وصولهم إلى التعليم، والثقافة، والأنشطة الترفيهية، والأنشطة الرياضية، والوظائف، ووسائل النقل، وإنشاء مراكز لإعادة التأهيل. ويجب الاعتراف بأن سلسلة من الصعوبات الاقتصادية تمنع كازاخستان من اعتماد الأحكام التشريعية اللازمة من أجل تمكين المعوقين من الوصول دون قيود إلى البنى الأساسية الاجتماعية.

٣٠ - وأردف قائلاً إن أحد الأحداث التي تميز بها عام ١٩٩٨ كان عقد المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب الذي نظّمته حكومة البرتغال بالتعاون مع الأمم المتحدة. فقد سمح بتناول سلسلة من المسائل المتعلقة بالشباب، ووضع مبادئ توجيهية جديدة، وتعزيز التعاون بين الحكومات وكافة العناصر الفاعلة التي تعمل من أجل الشباب في العالم. كما يمثل اعتماد إعلان لشبونة وخطة عمل براغا للشباب خطوة في الاتجاه السليم.

٣١ - وأضاف قائلاً إن الوفد الكازاخستاني يود توجيه الاهتمام إلى ضرورة منح الشباب مزيداً من فرص العمل والتدريب، إذ أن نقص التعليم يعتبر أحد العناصر الرئيسية التي تلحق ضرراً بالتنمية الاجتماعية. وتندرج ضمن أولويات الاستراتيجية الإنمائية حتى عام ٢٠٣٠ التي وضعتها حكومة كازاخستان تهيئة الظروف المؤاتية لكي يستفيد الشباب من تعليم جيد، وتطوير المشاريع الصغيرة، وظهور طبقة متوسطة تتألف من الشباب الحالي. وفي ختام كلامه، أكد نية الوفد الكازاخستاني التعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق أهداف مؤتمر لشبونة والسنة الدولية لكبار السن.

٣٢ - السيد دانس يازدي (جمهورية إيران الإسلامية): بعد أن أكد ضرورة أن تولي اللجنة الثالثة مزيداً من الاهتمام للأزمة الاجتماعية الناجمة عن تدهور الحالة الاقتصادية في بلدان عديدة، أشار إلى أن الأسرة تمثل الخلية الأساسية للمجتمع، وبهذه الصفة ينبغي أن تحظى بدعم وطني ودولي على حد سواء. ومن هذا المنظور، على الأمين العام أن يعزز قدرات الفريق المعني بالأسرة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٣٣ - ومضى قائلاً إن الحكومة الإيرانية ترحب بقرار إعلان عام ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وفي إيران، تقدم هيئة الرعاية الاجتماعية مساعدة خاصة لمن يحتاجها من المسنين. ولكون إيران بلداً إسلامياً، يحتل كبار السن مكانة متميزة في المجتمع ويُعاملون بعطف وبإنسانية، وهي قيم لا يمكن استبدالها بالتقدم العلمي والفني.

٣٤ - واستطرد قائلاً إنه على عتبة القرن الحادي والعشرين، على الشباب أن يقوموا بدور أساسي، ويجب النظر في جميع المسائل التي تخصهم في سياق دولي. ويعتبر إعلان لشبونة وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها مفيضان للغاية في هذا الصدد. وإذ تدرك إيران أهمية وجود شباب متعلم، ومطّاع، ومبدع، ويتمتع بصحة جيدة، وقادر على المشاركة في وضع خطط إنمائية وعملية اتخاذ القرارات وصون السلام، أنشأت مجلساً أعلى للشباب، ووضعت سياسة من أجل الشباب، وعملت على تعزيز التعليم.

٣٥ - وأردف قائلاً إنه تجدر الإشارة إلى الخطر الذي تمثله مشكلة المخدرات على المجتمع الدولي بأكمله. ولا تستطيع أية حكومة أن تقف بمفردها لمحاربة هذه الآفة، والجهود المتضافرة وحدها تتيح إحراز نتائج. وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بتنسيق هذه الجهود.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي في كل ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية؛ وإنها تشارك بنشاط في العملية التحضيرية لتقييم واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٣٧ - السيدة بناني (المغرب): أشارت إلى أن بلدها على اقتناع بأن التنمية الاجتماعية يجب أن تستند إلى تعزيز حقوق الإنسان، وعدم التمييز، والمساواة في الفرص، والعدالة الاجتماعية، واحترام التنوع. وقالت إن الحكومة المغربية تبذل لذلك قصارى جهدها، بالتعاون مع المجتمع المدني ومستفيدة من النمو الاقتصادي، لكفالة الإدماج الاجتماعي للمعوقين والمسنين، وحماية الأطفال وتعزيز الحقوق الأساسية. ووضعت خطة خمسية للتكيف الاجتماعي تستهدف بشكل خاص المنسيين في مجال النمو وهم سكان المناطق الريفية والمحرومين، كما وضعت سياسات تحت على إنشاء مشاريع صغيرة قد تساهم جزئياً في حل أزمة العمل والتخفيف من حدة الفقر.

٣٨ - وأضافت قائلة إنه على عتبة الألفية الجديدة، يجب على الشباب أن يكونوا قادرين على مواجهة تحديات العولمة، وتحرير الاقتصاد، وثورة الاتصالات؛ وقد اتخذ المغرب مبادرات عديدة لصالح الشباب - تطوير حركة الرباطات، وإنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل، ووضع برنامج لتعزيز عمل الشباب حاملي الشهادات، وتحسين الظروف المعيشية للشباب ومكافحة استبعادهم، واعتماد سياسات تشجع قيام الشباب بإنشاء مشاريع تجارية، والمشاركة في إعداد إعلان لشبونة، وما إلى ذلك.

٣٩ - واستطردت قائلة إن شيوخة السكان يمثل تحدياً آخر. وتندرج الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمسنين والحقوق والواجبات الخاصة بهم، ولا سيما النساء، ضمن المسائل ذات الأهمية. ومن شأن السنة الدولية لكبار السن أن تسمح باتخاذ تدابير ملموسة تحبذ اندماجهم ومشاركتهم. وقام المغرب من جانبه بوضع برنامج عمل قائم على أساس التضامن الأسري الذي يجب تعزيزه.



٤٠ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية في عام ١٩٩٩ (A/53/294)، والذي يوصي بشكل خاص بإلغاء القوالب النمطية والاستفادة من خبرة المسنين، يعكس مواقف المغرب تماما.

٤١ - السيد سوه داي - ون (جمهورية كوريا): أشار إلى أن الاستراتيجيات الوطنية لحماية المسنين يمكن أن تسترشد بالتوصيات الواردة في خطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٢. كما تمثل أيضا مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمسنين التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، مرجعا مفيدا.

٤٢ - وفيما يتعلق بالسنة الدولية لكبار السن (A/53/294)، قال إن الحكومة الكورية تود، في المقام الأول، أن تؤكد على أنها لا تعتبر البتة أن المسنين يشكلون عبئا اجتماعيا. وإن كان صحيحا أن لشيخوخة السكان آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية، فصحيح أيضا أن المسنين يتمتعون بخبرة ومعرفة يمكن أن تستفيد منها الفئات الأخرى من السكان. وبغية تسهيل استمرار المسنين في الحياة العملية، ينبغي أن تقوم الحكومات بتعويض الخسارة في أرباح المؤسسات التي توافق على توظيفهم. وقد أصدرت جمهورية كوريا قانونا لتحقيق ذلك. وثانيا، أشار إلى أنه لم يتم تحقيق جميع الأهداف المتعلقة برفاه المسنين. ولذلك يجدر اعتماد نهج أكثر عالمية وتكاملا من أجل تطوير إمكانيات الأفراد طوال حياتهم. وثالثا، يجب وضع حد لتهميش المسنين، وفي هذا الصدد، ينبغي منح المرأة مكانتها في المجتمع منذ صغرها.

٤٣ - وأضاف قائلا إن لجنة التنمية الاجتماعية قررت في دورتها السادسة والثلاثين أن تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تنظر، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إمكانية إدراج مؤشر إنمائي يتعلق بالمسنين في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي. ونظرا لفائدة مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تحسين مركز المرأة، تؤيد جمهورية كوريا استخدام هذه الأداة الجديدة، إذ ترى أنها قد توجه اهتمام كل من الحكومات ووسائل الإعلام إلى مسألة الشيخوخة. وترجو أن تقوم الأمانة العامة بإحاطة اللجنة علما بتنفيذ هذه المبادرة.

٤٤ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية الراهنة، تواصل الحكومة الكورية إيلاء اهتمام كامل لمصير المسنين. وقد أنشأت لجنة تحضيرية للسنة الدولية لكبار السن، كما أنشأت فريق اتصال داخل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب باعتماد إعلان مكاو وخطة العمل للشيخوخة في آسيا والمحيط الهادئ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبالتعاون المقدم من المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية.

٤٥ - ومضى قائلا إن كبار السن هم الذاكرة الجماعية للقرن العشرين ومستودع المعرفة والخبرات التي سترثها الأجيال المقبلة. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تهمل هذه الموارد البشرية التي لا تقدر بثمن.

٤٦ - السيدة الحمامي (اليمن): قالت إن البند قيد النظر يتعلق بقضايا تعاني منها جميع المجتمعات سواء في الدول المتقدمة النمو أو الدول النامية. ولذلك، يجب إيجاد معايير متقاربة وتعزيز التعاون بين المجتمع الدولي وبرامج الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية وذلك لوضع آليات تتناسب مع مختلف المجتمعات وخصوصياتها.

٤٧ - وأضافت قائلة إن الجمهورية اليمنية، كغيرها من الدول النامية، لا تتمتع إلا بموارد محدودة. وفي المجال الاجتماعي، اتخذت الحكومة تدابير في ميدان الأسرة والطفولة: ففي عام ١٩٩٠، تم إنشاء إدارة قطاع التنمية الاجتماعية بوزارة التنمية، وفي عام ١٩٩٧، تم إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية والعمل، ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة. وبذلك تساعد السلطات العامة على توفير أسباب الحياة الكريمة لمواطنيها، وخاصة المسنين والمعوقين والأطفال.

٤٨ - واستطردت قائلة إن اليمن الذي يعاني من الفقر والبطالة، وضع استراتيجية وطنية تتضمن ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: توفير فرص العمل وخاصة للفئات الأكثر حرمانا، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية والعمل، ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة.

٤٩ - ومضت قائلة إن الجمهورية اليمنية تنفذ حاليا برنامج الإصلاح المالي والإداري بغية دعم التنمية الاجتماعية، وخاصة الفئات الفقيرة والمسنين والأيتام والمعوقين. وتسعى إلى مساعدة الأسر الفقيرة كبيرة العدد ومحدودة الدخل عن طريق تطوير الأنشطة الإنتاجية والمشاريع الاستثمارية.

٥٠ - وأردفت قائلة إنه بالرغم من الصعوبات الاقتصادية والموارد المحدودة، يقدم المجتمع المحلي المساعدة للفئات المحرومة ويضطلع بتنفيذ الكثير من المشاريع الحيوية بدعم مالي من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وكذلك الدول الصديقة مثل هولندا وألمانيا واليابان.

٥١ - وأضافت قائلة إن الحكومة اليمنية تتفق مع ما ورد في الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام (A/53/294) عن أن التكافل بين مراحل الحياة، والتواصل بين الأجيال، والتكافل بين الأفراد والمجتمع ستعمل وتحفز على إقامة مجتمع لجميع الأعمار. وتتماشى هذه الاستراتيجية مع الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى التكافل بين أفراد المجتمع والاحترام المتبادل بين الأسر، وطاعة الكبار خاصة المسنين منهم، ومراعاة الصغار، والاهتمام بالمعوقين. ويتمتع المجتمع اليمني بهذه المثل كغيره من المجتمعات الإسلامية التي تعطي عناية خاصة للمسنين حيث يظل المسن في كنف أسرته حتى مماته.

٥٢ - واستطردت قائلة إن اليمن يأمل، بمناسبة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن التي سيحتفل بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، في أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده بغية إدماج المسنين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي تقديم المساعدة للمسنين والأطفال والمعوقين، وخاصة الذين يعانون من الاحتلال، والعقوبات، والجوع، والكوارث الطبيعية.

٥٣ - السيدة كيمليكوفا (سلوفاكيا): أثنت على تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن (A/53/294)، وأعربت عن اهتمامها بشكل خاص بالجزء المتعلق بتحسين الربط الشبكي والبحوث وتبادل المعلومات (الفرع رابعا، دال، الصفحات ٢٣ إلى ٢٦).

٥٤ - وأضافت قائلة إن الحكومة السلوفاكية نظرت، في عام ١٩٩٨، في تقرير عن الحماية الاجتماعية والطبية للمسنين. وتؤدي شيخوخة السكان، الناجمة عن انخفاض معدل المواليد أو زيادة العمر المتوقع، أو عن اجتماع هذين العاملين معا، إلى آثار اقتصادية واجتماعية جسيمة، وخاصة في سوق العمل، ونظم المعاشات التقاعدية،

والتضامن بين الأجيال، والخدمات الصحية، والخدمات العامة بشكل عام. وتسعى سلوفاكيا إلى رفض أبوية الدولة، وإقامة مجتمع عادل للجميع، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، وخاصة المسنين. ويتمثل هدفها الرئيسي في تحبيذ استقلالييتهم، وتعزيز كرامتهم، وتمكينهم من البقاء لأطول وقت ممكن في كنف أسرهم ومجتمعهم المحلي.

٥٥ - واستطردت قائلة إنه تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٨٠/٥٢، أنشأت الحكومة السلوفاكية مركز تنسيق للأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن، كما أنشأت، على الصعيد المحلي، أفرقة عمل مختصة بمهام مماثلة. وتتفق الأنشطة المضطلع بها مع مبادئ الأمم المتحدة وتتناول مجالات التعليم، ودور وسائل الإعلام، والمعلومات، والعلم، والبحوث، والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. وتقوم الهيئات السلوفاكية المسؤولة عن المسنين بتعزيز تعاونها مع نظائرها في البلدان الأوروبية الأخرى.

٥٦ - ومضت قائلة إن هناك بجلاء أيضا دورا يتعين على الشباب أن يقوموا به في إطار "مجتمع لجميع الأعمار". ويمثل الشباب خمس عدد سكان العالم، ومن الضروري منحهم المكانة التي يستحقونها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. وتنتهج الدولة السلوفاكية سياسة تتمثل في تشجيع استقلالييتهم، وإحساسهم بالمسؤولية، ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية، وهناك حوالي ٣٠٠ رابطة في البلد تهتم حاليا بالشباب والأطفال.

٥٧ - وأردفت قائلة إن سلوفاكيا ترحب بالمؤتمر العالمي الأول للوزراء المسؤولين عن الشباب، وإعلان لشبونة الذي من شأنه أن يساعد على اتخاذ تدابير من أجل الشباب. وترحب أيضا بمشروع عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في جنيف في عام ٢٠٠٠ تكون مكرسة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٨ - السيد أحمد (ماليزيا): أشار إلى إعلان كوبنهاغن، فقال إن خطة ماليزيا الخمسية تنص على تخصيص ٢٩,٣ في المائة من النفقات العامة للقطاع الاجتماعي، وخاصة للتدابير والبرامج التي تتمشى مع توجهات مؤتمر القمة العالمي. وقد وضعت خطة إطارية للعمل الاجتماعي.

٥٩ - وأضاف قائلا إن النسبة المئوية من سكان ماليزيا الذين يعيشون في فقر مدقع انخفضت من ٦٠ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٠. ويتمثل الهدف في خفضها إلى نسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتعلق ماليزيا أهمية كبرى على إعلان لشبونة، وتحرص على تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ تنفيذا تاما.

٦٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي اتباع نهج جديد في البرامج المعنية بالشباب لكي يكتسب الشباب الخبرات التي يتطلبها المعدل السريع للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ويتمكن من المساهمة في بناء البلد. ويندرج ذلك ضمن أهداف الخطة الخمسية السابعة، التي يحتل فيها أيضا نشر القيم الأخلاقية والروحية بين الشباب منزلة هامة. ونظرا لأن مشاركة الشباب في الحياة الرياضية والثقافية قد تساهم في تخفيف بعض المشاكل الاجتماعية، استضافت ماليزيا دورة ألعاب الكومنولث في كوالالمبور.

٦١ - وأردف قائلا إن ماليزيا تعتبر أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، وأن التحديث لا يسفر إلا عن زيادة الوظائف التي يجب أن تضطلع بها. ولذلك أنشأت لجنة مشتركة بين المؤسسات رفيعة المستوى من أجل

التصدي للمشاكل الاجتماعية انطلاقاً من الأسرة. وستستمر ماليزيا في تنفيذ مختلف البرامج الرامية إلى تعزيز الأسرة. وترى أنه على المرأة أن تكتسب الخبرات اللازمة لتحقيق ذلك، واضطلعت بنشاط تعليمي من أجل ترسيخ فكرة مشاركة الجنسين في تحملّ المسؤوليات الأسرية في أذهان الجماهير.

٦٢ - ومضى قائلاً إن الشيخوخة مشكلة تهم جميع البلدان. وسيتم الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالسنة الدولية لكبار السن بشأن موضوع "نحو مجتمع لجميع الأعمار"، للمجتمع الدولي فرصة إعادة تأكيد التزامه بدعم خطة العمل الدولية للشيخوخة. وفي ماليزيا، يمثل الإعداد للشيخوخة جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتضمن تخفيضات ضريبية من أجل المساعدة على بقاء المسنين في كنف أسرهم ومساعدة المنازل التي تستقبل من لا أسرة لهم من المسنين الفقراء. وقد ساهمت ماليزيا في بناء أو إعادة بناء أربعة دور تقاعد في البوسنة والهرسك.

٦٣ - واستطرد قائلاً إن ماليزيا تحرص أيضاً على إدماج المعوقين في الحياة الاجتماعية عن طريق برامج تعليمية وتدريبية وبرامج إعادة الإدماج، فضلاً عن برامج التدريب التقني التي تمكنهم من الاستقلال اقتصادياً. ويجري تشجيع المنظمات غير الحكومية على تقديم الخدمات الاجتماعية للمعوقين.

٦٤ - وفي ختام كلامه، قال إنه لا غنى عن وجود شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات الوطنية، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية من أجل تسوية المشاكل المتعلقة بالشباب، والأسرة، والمسنين، والمعوقين، بصورة أكثر فعالية.

٦٥ - السيد تابوني (مالطة): قال إنه لا يجب فقط الدفاع عن حقوق المسنين، بل يجب أيضاً تزويدهم سبل الاضطلاع بدورهم في المجتمع. فهم يستحقون المحبة والاحترام.

٦٦ - وأضاف قائلاً إن الدائرة المالطية للمسنين، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، توليهم اهتماماً ذي أولوية. وتسعى إلى تحسين حالتهم الصحية، وتمكينهم من البقاء في منازلهم لأطول وقت ممكن، أو إذا تعذر ذلك، في مراكز مناسبة، والعمل على بقائهم نشيطين. وقامت مالطة أيضاً بإنشاء جامعة لكبار السن حققت نجاحاً باهراً. وتنظر الحكومة المالطية حالياً في إصلاح نظام المعاشات التقاعدية بالتعاون مع النقابات والقطاع الخاص. وتنوي إنشاء نظم خاصة للمعاشات التقاعدية بصورة موازية لنظام الدولة.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن المعهد الدولي للشيخوخة في مالطة، الذي يتلقى أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ دولار سنوياً من الحكومة المالطية، والذي تتم إدارته بموجب اتفاق بين الأمم المتحدة ومالطة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٨٧)، يضطلع بأعمال بارزة. ويتيح جمع المعلومات المتعلقة بالشيخوخة وتبادلها ونشرها، ويشجع إنشاء شبكات وإقامة مراكز تنسيق للأنشطة التدريبية المتعلقة بالشيخوخة. ونظراً لأن مسألة شيخوخة السكان تمس عدداً متزايداً من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، يتسم التدريب بأهمية بالغة. ويحاول المعهد منذ ١٠ سنوات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يقدم دورات تدريبية عن الديموغرافيا، والرعاية الصحية، وضمان الدخل، وعلم الشيخوخة الاجتماعية، ويأمل في أن يتمكن قريباً من استخدام تكنولوجيات التعليم عن بُعد. وقد ترغب الأمم المتحدة في أن تنظر في منح المعهد مركزاً أكثر اتساماً بالصيغة الرسمية.

٦٨ - وأردف قائلاً إن مالطة تهتم أيضاً بالمعوقين من سكانها، وقد قدمت لتوها مشروع قانون من شأنه أن يحسن الظروف المعيشية للمعوقين. ويرمي هذا المشروع إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعوقين وإلى توعية الشعب المالطي بأن المعوقين يتمتعون بالحق في الكرامة ويجب أن يعاملوا على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين وأن يتمكنوا من المشاركة في حياة مجتمعهم المحلي.

٦٩ - ومضى قائلاً إنه على الحكومات أن تعامل مواطنيها بعدل ونزاهة وأن تقدم الخدمات والمساعدة للذين يحتاجون إليها حقاً. ويتعين عليها أيضاً أن تبذل جهوداً إضافية من أجل الوقاية من الأمراض المهنية وتحسين نوعية المساعدة الاجتماعية.

٧٠ - السيدة بانرجي (الهند): أشارت إلى أهمية موضوع السنة الدولية لكبار السن: مجتمع لجميع الأعمار. فمن الضروري بالفعل مراعاة مسألة العمر لأغراض إحصائية وتخطيطية، ويجب النظر إلى مشاكل كبار السن والشباب من منظور مجتمع لجميع الأعمار. وبعد أن اعترفت بسلامة إعلان لشبونة الذي ينادي على وجه الخصوص بمشاركة الشباب مشاركة تامة في عملية اتخاذ القرارات وحياة المجتمع، أشارت إلى أن بطالة الشباب مشكلة تستحق الاهتمام بصورة خاصة، ولا سيما في سياق التوقعات القائمة للاقتصاد العالمي التي تستنتج من مناقشات البنك الدولي. وكثيراً ما تسفر بطالة الشباب عن الاغتراب، والعنف، والإرهاب، وما إلى ذلك. وتعتبر إحدى العقبات الرئيسية أمام عملية الاندماج الاجتماعي. وتزداد صعوبة تسوية هذه المشكلة نظراً لأن شيوخة السكان دفع الحكومة الجديدة إلى رفع سن التقاعد في الخدمة العامة من ٥٨ إلى ٦٠ سنة. ولكن، لا يجب أن يتحول استبقاء المسنين في الحياة الإنتاجية إلى حرب بين الأجيال. فيمكن للقطاع غير الرسمي أن يتيح وظائف ليس للشباب فحسب، بل أيضاً للمسنين إذ أنه لا يخضع للقواعد المتعلقة بسن التقاعد. وتقتصر الهند أن تركز متابعة مؤتمر القمة الاجتماعية على مشكلة بطالة الشباب، التي تزداد إلحاحيتها بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وخاصة في البلدان النامية.

٧١ - وبعد أن أشارت إلى النقاط البارزة في تقرير الأمين العام، قالت إنها ترحب بصورة خاصة بأن هذا التقرير يمنح الأولوية للاستثمار في التدريب الدائم، ولمفهوم "مجتمع لجميع الأعمار".

٧٢ - واستطردت قائلة إنه من الضروري اتخاذ إجراء شامل متعدد الأطراف مهما اختلفت المواقف من المسنين. وقد أشار رئيس وزراء الهند الحالي، السيد أتال بيهاري فاجباي، إلى أنه من المؤكد أن زيادة نسبة المسنين من السكان ظاهرة لا تقتصر على الهند. ويجعل ارتفاع العمر المتوقع في معظم البلدان من الضروري الاضطلاع ببرامج وأنشطة يمكن أن تصبح الأمم المتحدة مصدراً إرشادياً لها. غير أن ذلك لا يجب أن ينسينا أن العديد من البلدان شهدت، على العكس من ذلك، انخفاضاً في العمر المتوقع، كما ورد في تقرير عام ١٩٩٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم، خاصة بسبب متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والحروب. ويجب التوفيق بين تلبية احتياجات الذين يتمتعون بإمكانية التقدم في السن بأمان، وتلبية احتياجات من لا يعرفون حتى إذا كانوا سيصلون يوماً ما إلى سن البلوغ، ولا يمثل السن مكافأة أو عقوبة، وإنما جزءاً من الحرية الأوسع نطاقاً التي وعد ميثاق الأمم المتحدة شعوب العالم بها.

٧٣ - السيد غوباريفيتش (بيلاروس): قال إنه في عصر تكون فيه التقلبات العالمية مصحوبة بأزمات سياسية واقتصادية، تتسم التنمية الاجتماعية بأهمية خاصة. ويجب اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني

والدولي من أجل تحقيق المساواة الاجتماعية، والقضاء على جميع أشكال التمييز، وكفالة عمل إنتاجي بأجر عادل للجميع. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الاجتماعية الحالية التي تنتهجها الحكومة البيلوروسية، في تمكين جميع المواطنين القادرين على العمل من كفالة رفاهم المادي ورفاه أسرته، وتعزيز المساعدة الاجتماعية المقدمة لأكثر الفئات ضعفاً من السكان. ويجب التحول من نظام الاعتماد الاجتماعي إلى نظام الضمانات الاجتماعية.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن بيلاروس تسعى منذ حصولها على الاستقلال، إلى إصلاح نظامها للرعاية الاجتماعية. واعتمد البرلمان أكثر من عشرة قوانين في المجال الاجتماعي، وخاصة في ميدان العمل، والرعاية الاجتماعية للمعوقين، والإعانات الاجتماعية. وقامت السلطات العامة باعتماد وتنفيذ برنامج لتقديم المساعدة إلى الأسر، والأشخاص غير القادرين على العمل، والمعوقين، والمحاربين القدماء، وضحايا كارثة تشيرنوبيل، ومختلف الفئات الضعيفة. وتنتهج بيلاروس أيضاً سياسة من أجل الشباب، تتضمن برامج في ميدان العمل والسكن وما إلى ذلك. وتشمل جميع هذه الأنشطة عنصراً خاصاً بنوع الجنس.

٧٥ - واستطرد قائلاً إن الوفد البيلاروسي الذي يولي أهمية خاصة لحالة المسنين، يرحب بإعلان عام ١٩٩٩ مؤخراً السنة الدولية لكبار السن. وتمثل حالة المسنين مؤشراً جيداً على الحالة الصحية للبلد. واعتمدت بيلاروس خطة للاحتفال بهذه السنة، وتقوم بوضع برنامج شامل يرمي إلى تسوية المشاكل المتعلقة بالمسنين. كما قامت بتعديل الأحكام التشريعية المتعلقة بالمحاربين القدماء، والمؤسسات المخصصة للمسنين والمعوقين. وأخيراً، تسعى إلى إيجاد الموارد المالية اللازمة من أجل إصلاح نظام المعاشات التقاعدية.

٧٦ - وأردف قائلاً إن نتائج الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تظهر أن الطريق لا يزال طويلاً جداً أمام الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. ويرحب الوفد البيلاروسي بتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، وبمهامهما التنسيقية للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي. ويرحب أيضاً بنتائج أعمال لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين، ويؤيد بصورة خاصة الاستنتاجات المتفق عليها المتعلقة بتعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة جميع السكان، بما في ذلك الفئات المحرومة والضعيفة، التي أتاحت تحديد اتجاه الجهود الوطنية والتعاون الدولي من أجل التكامل الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية، ومكافحة العنف، والإجرام، والمخدرات، وغيرها من العوامل التي تسبب تفكك النسيج الاجتماعي. وتلاحظ بيلاروس مع الارتياح أن الاستنتاجات المتفق عليها تدعو المجتمع الدولي إلى دعم عمليات الإصلاح التي تقوم بها البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية.

٧٧ - ومضى قائلاً إن الوفد البيلاروسي يؤيد قرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠٠٠. ومن شأن عملية التقييم هذه أن تعطي زخماً جديداً لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأن تؤدي إلى اتخاذ مبادرات جديدة. وتنوي بيلاروس المشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية.

٧٨ - وفي ختام كلامه، قال إن الوفد البيلاروسي يؤكد على أن الانتصار على الاستبعاد، والفقر، والبطالة لا يزال بعيد المنال، مثله مثل حماية الفئات الضعيفة. غير أنه يجب إيجاد حل لهذه المشاكل عن طريق مبادرات وطنية ودولية ابتكارية. وإن الوسائل التقنية والسياسية متاحة. وما علينا الآن إلا أن نبدأ العمل.

٧٩ - السيدة هادار (إسرائيل): أشارت إلى أن حق المشاركة في المجتمع مشاركة تامة حق متأصل من حقوق الإنسان ولا يجب أن يحرم منه من لا يستطيع ممارسته دون مساعدة. وفيما يتعلق بالمعوقين، فإن القانون وحده يكفل هذا الحق. وقامت إسرائيل مؤخرا بإصدار قانون عن المساواة في الحقوق للمعوقين من أجل كفالة إمكانية أن يعيش المعوقون بكرامة وحرية وأن يشاركوا بنشاط في جميع جوانب حياة المجتمع بصورة يستخدمون فيها قدراتهم على أكمل وجه.

٨٠ - وأضافت قائلة إن احترام هذه القيم له جذور عميقة في التاريخ الإسرائيلي والتقاليد والثقافة الإسرائيلية. وتتمثل الفكرة المؤسسة لدولة إسرائيل في أن الإنسان خلق على صورة الله. وترد هذه الفكرة في أقدم نصوصنا المقدسة، وقد عزمنا على ترجمتها بصورة ملموسة في مجتمعنا وتشريعاتنا.

٨١ - واستطردت قائلة إن أكثر من ١٠ في المائة من الإسرائيليين مصابون للأسف بإعاقات، و ٧٠ في المائة من المعوقين بصورة بالغة عاطلون عن العمل. ومن أصل ١٠٠ ٧ من الإسرائيليين الذين يعانون من إعاقات عقلية ولا يعيشون مع أسرهم، جرى إلحاق ٧٠٠ ٥ منهم بمؤسسات متخصصة.

٨٢ - ومضت قائلة إن القانون المتعلق بالمساواة في الحقوق سيسمح بمكافحة التمييز؛ وينص بوضوح على أن التمييز الإيجابي لصالح المعوقين لا يعد تمييزاً. ويكفل للمعوقين إمكانية الحصول على الخدمات والتسهيلات العامة. ويحظر أي شكل من أشكال التمييز في مجال العمل وشروط العمل، ويفرض على أصحاب العمل اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوظيف نسبة كافية من المعوقين. ويمنع إدراج بنود تمييزية في عروض العمل. وتدخل حالات انتهاك حقوق المعوقين في نطاق اختصاص محكمة العمل. وبالإضافة إلى النصوص التشريعية، من المقرر أن تبدأ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سلسلة من البرامج الرامية إلى توظيف المعوقين أو إعادة إدماجهم في المجتمع.

٨٣ - وأردفت قائلة إنه بفضل كل هذه الجهود، لن تتمكن إسرائيل من أن تصبح أرض اللبن والعسل فحسب، بل ستصبح أيضاً بلداً تتألق فيه جميع القدرات البشرية التي لم تستغل حتى الآن بالكامل.

٨٤ - السيد فريري (البرتغال): قال إنه يؤيد الملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي. وتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى الأمم المتحدة لما قدمته من دعم للمبادرة التي اتخذتها الحكومة البرتغالية من أجل تنظيم مؤتمر لشبونة العالمي، الذي مثل تجربة شراكة ناجحة بين الحكومة البرتغالية والأمم المتحدة.

٨٥ - وأضاف قائلاً إن المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب يعتبر استجابة مباشرة لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والذي يؤكد في الفقرة ١٢٢ منه على أهمية الاجتماعات الدولية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد سمح المؤتمر العالمي بتبادل الآراء ومقارنة التجارب من أجل التوصل إلى حلول جديدة للمشاكل المتعلقة بالشباب. غير أن المؤتمر لم يكن هدفاً في حد ذاته، وإنما وسيلة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل للشباب، وعلى الرغم من أن تحديد نتائج المؤتمر سابق للأوان بكثير، فإنه يبدو أنه حقق نجاحاً. وتقرح البرتغال إنشاء فريق خبراء معني بمتابعة المؤتمر، وذلك في الدورة المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٩٩. والبرتغال على اقتناع بأن السنة القادمة ستشهد اتخاذ قرارات

هامة بشأن الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في مجال متابعة التوصيات والالتزامات المعتمدة في لشبونة.

٨٦ - السيد ريم يونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، الذي التزم بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والسنة الدولية للقضاء على الفقر، بالتعجيل بعملية الإدماج الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاكل، بالإضافة إلى الأمراض، والأمية، والإجرام بجميع أشكاله، لا تزال خطيرة جدا. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة الأخيرة، يعيش ١,٣ بليون شخص، أي خمس سكان العالم، تحت خط الفقر المدقع، ولا يستطيع ٨٠٠ مليون شخص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

٨٧ - وأضاف قائلا إن تحقيق هدف التنمية الاجتماعية يتطلب القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والأمراض الاجتماعية، والسماح لكل مواطن أن يعيش حياة مستقلة وإبداعية، وكفالة المساواة في الحقوق للجميع، ولا سيما الحق في وظيفة ثابتة، والحق في الاستعادة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة، والتعليم والتدريب، لكي يمثل الجميع بالفعل جزءا لا يتجزأ من المجتمع. ومن الشروط الضرورية لتحقيق هذا الهدف، وضع وتنفيذ سياسات وطنية حكيمة، تقوم على أساس المشاركة وتلبي احتياجات الجمهور.

٨٨ - واستطرد قائلا إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لطالما أولت أهمية خاصة لمسألة التنمية الاجتماعية؛ وتسعى إلى كفالة عمل للجميع، فضلا عن مجانية الخدمات الطبية والتعليم. وبفضل هذه السياسة، يعيش شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الشباب، حياة مستقرة وسعيدة، مثل حياة أسرة كبيرة، وذلك على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تفرضه قوى خارجية، والصعوبات المؤقتة الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي أصابت البلد عدة مرات خلال السنوات الأخيرة.

٨٩ - ومضى قائلا إن إحدى الوسائل الرئيسية للتعجيل بالتنمية الاجتماعية تتمثل في تعزيز التعاون الدولي، وخاصة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمساعدة التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية إلى الدول الأعضاء في مجالي التعليم العام والصحة. غير أنه يتعين على مؤسسات التمويل الدولية أن تعزز المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها إلى البلدان النامية.

٩٠ - وأردف قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد بدون تحفظ اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠٠٠.

٩١ - السيدة مبيه (بوتسوانا): قالت إن عدد سكان بوتسوانا يشمل ٧٠ في المائة من الأشخاص دون سن الـ ٢٩، ويتراوح عمر أكثر من ثلثي السكان بين ١٢ و ٢٩ سنة. ونظرا لعدد الشباب والمشاكل الخاصة بهم، من الضروري تكريس المزيد من الجهود للشباب لكي يتمكنوا من المساهمة بصورة أكبر في تنمية البلد في المستقبل.



٩٢ - وأضافت قائلة إن بوتسوانا اعتمدت في عام ١٩٩٦، سياسة وطنية للشباب، وتقوم حالياً بإعداد خطة عمل وطنية. وتندرج استراتيجية عدم تهميش الشباب في إطار مبادرة أوسع نطاقاً لتعزيز المواطنة والتنمية المجتمعية، وتنعكس في عدد من الإعلانات السياسية المتعلقة بالتعليم والشباب.

٩٣ - ومضت قائلة إن سياسة تحرير الشباب تستند إلى فكرة أن الشباب هم أكثر من يعاني من البطالة، وقلّة الخدمات الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز، لأنهم يفتقرون إلى المعلومات والخبرات. ويتسم هذا التحرير بأهمية بالغة، لأن شباب اليوم هم رؤساء الغد، وهم الذين سيشكلون المجتمع الذي سترثه الأجيال المقبلة.

٩٤ - وفي ختام كلامها، دعت المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى إعلان لشبونة.

٩٥ - السيد بواسون (موناكو): قال إنه بناءً على طلب صريح من أمير موناكو، وضع نظام لتقديم الرعاية المنزلية للأشخاص الذين تجاوز عمرهم ٧٠ سنة، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن. ويقدم هذا النظام خدمات في المنزل بالإضافة إلى الإعانات المالية.

٩٦ - وأضاف قائلاً إن إدارة الأعمال الصحية والاجتماعية كلفت بتنسيق الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، وبوضع برنامج بشأن موضوع "نحو مجتمع لجميع الأعمار" بالتعاون مع إدارة التعليم الوطني، والشباب، والرياضة، ومع إدارة الشؤون الثقافية، ومع المنظمات غير الحكومية.

٩٧ - واستطرد قائلاً إنه من المقرر الاضطلاع بمختلف الأنشطة في عام ١٩٩٩ من أجل المسنين: عقد مؤتمرات، وإقامة احتفالات رياضية، وزيارات لبعض المواقع في الإمارة، ومسابقة مدرسية من أجل التوعية بموضوع السنة الدولية. وسيتم استشارة المسنين أنفسهم بشأن التدابير اللازمة لتحسين ظروفهم المعيشية. ولطالما حرصت سلطات موناكو، على تحسين حياة السكان، ولا سيما كبار السن. ومن المقرر، من جهة أخرى، إجراء مناقشات مع المسنين بغية الاستفادة من خبراتهم وقدراتهم. ويمكن، على سبيل المثال، أن يوظفوا بدور أكبر في تعزيز استخدام لغة موناكو. وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ركز بصورة خاصة على المادة ٢٧ منه التي تكفل للجميع حق المشاركة في الحياة الثقافية؛ وقال إنه في العديد من الحالات يستثنى المسنون من هذا الحق، وينبغي انتهاز فرصة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن من أجل تعزيز تمتعهم بهذا الحق.

٩٨ - وأردف قائلاً إنه لا يكفي تحسين الظروف المعيشية لكبار السن، بل ينبغي منحهم سبل مواصلة نشاطهم والمساهمة في تقدم المجتمع الذي يمكن أن يستفيد منهم كثيراً. ولا يمكن بناء "مجتمع لجميع الأعمار" إلا باتباع هذا النهج.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

---